اقتصاد

الكويت: تأجيل إصلاحات لمواجهة كورونا

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

في ظل قرار مجلس الوزراء الكويتي بفرض حظر التجول من الساعة الخامسة مساءً وحتى الخامسة صباحاً لمدة شهر، عادت الكويت إلى المربع الأول، حيث تأجلت الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة الأزمات المالية التي تفاقمت بسبب تداعيات جائحة كورونا، وذلك بحسب ما قاله مصدر مسؤول في الجهاز الحكومي لمعالجة الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا لـ«العربي الجديد». وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن التركيز حالياً يتجه نحو الجانب الصحي وكيفية السيطرة على الفيروس الذي بدأ الدخول نحو المرحلة الأخطر في الكويت التي لم تشهدها من قبل منذ بداية الجائحة في فبراير/ شباط الماضي. وأشار إلى أنه سيؤجَّل العديد من الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالإصلاح غير الملحة حالياً، والنظر فقط في كيفية الاستدانة وفق تشريع قانوني للمساهمة في تغطية مصروفات مواجهة تفشي فيروس كورونا. وعلى وقع الصدمة التي تلقاها الشارع بسبب القرارات الحكومية الأخيرة، قال خبراء إن هذه القرارات ستزيد من تراجع الاقتصاد. وقال الخبير الاقتصادي الكويتي، علي الموسى، لـ «العربي الجديد»، إن الحكومة تغامر من جديد بالمستقبل الاقتصادي للبلاد، مشيراً إلى أن جميع دول المنطقة وضعت خططاً للانفتاح والعودة إلى الحياة الطبيعية من أجل استعادة التعافي الاقتصادي باستثناء الخطوط الجوية الكويتية التي تريد عودة الكويت إلى المربع الأول. وأكد الموسى ضرورة توفير الموارد الكافية والإسراع في حملات التطعيمات من أجل الخروج من الأزمة الراهنة وتقليل أعداد الإصابات وتهدئة المخاوف الحكومية والشعبية.

وأشار إلى أزمتي شحّ السيولة التي تهدد قدرة الحكومة على سداد رواتب العاملين في المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى أزمة عجز الميزانية الذي تفاقم بصورة خطيرة، الأمر الذي يتطلب وقفة جادة من الحكومة، وخصوصاً في ظل حالة الرفض الشعبي والنيابي لخطة الحكومة التي تهدف إلى سحب نحو 17 مليار دولار من صندوق الأجيال. من ناحيته، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، عبد الله الكندري، إن القرارات الحكومية المتخبطة أثارت الجدل في الشارع الكويتي. وأوضح الكندري خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أن روشتة الإصلاح معروفة لدى الجميع، والحكومة تعلم ما هي الإجراءات الواجب تنفيذها بأسرع وقت ممكن، مشدداً على أهمية البدء في مكافحة الفساد الذي يستنزف المال العام، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق وإرجاء المشروعات غير الضرورية. ودعا الكندري الحكومة إلى العمل على توفير موارد مالية مستدامة وتنمية الموارد الأخرى من خلال المشروعات الخدمية، وإقرار الضرائب التصاعدية على شركات القطاع الخاص ووقف التعيينات العشوائية. وطالب الكندري بضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية، وخصوصاً في ظل تقلبات الأسعار بعد جائحة كورونا. وتمثل الإيرادات النفطية أكثر من 90% من إجمالي الناتج المحلي الكويتي. وجاء قرار الحكومة الكويتية بحظر التجوال بعد أن أطلع وزير الصحة، باسل الصباح، مجلس الوزراء على إحصاءات تضمنت زيادة متسارعة في عدد الإصابات، بلغت أرقاماً غير مسبوقة وازدياد عدد الوفيات ومن يتلقون العلاج في العناية المركزة.

نمو أرباح صناعة الأغذية

أظهرت بيانات من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن صناعة الأغذية في الصين سجلت زيادة مطّردة في الأرباح العام الماضي. وكان معدل النمو أعلى بـ 3,1 نقاط مئوية من جميع القطاعات الصناعية. وعلى وجه التحديد، شهدت الشركات في قطاع تجهيز المنتجات الزراعية والجانبية ارتفاعاً في إجمالي أرباحها بنسبة 5,9 في المائة عن العام الأسبق إلى 200,12 مليار يوان (الدولار = نحو 6,5 يوان)، بينما حقق قطاع تصنيع الأغذية أرباحاً بلغت 179,14 مليار يوان، بزيادة قدرها 6,4 في المائة. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، ارتفع إجمالي أرباح مصنعي المشروبات والشاي في الصين بنسبة 8,9 في المائة على أساس سنوي إلى 241,4 مليار يوان العام الماضي.

(Getty)

لقطات

ارتفاع مبيعات السيارات في مصر 32%

أظهرت قوائم مبيعات وكلاء سيارات الركوب في مصر طفرة عام 2020، بنمو قدره 32,6 في المائة، إذ سجلت 227,1 الف وحدة مباعة، مقابل 171,3 الفا عام 2019، وفقًا لبيانات وكالة «فوكاس تو موف» الأميركية. واحتلت شيفروليه قائمة الأعلى مبيعا، مسجلة 32,9 الف وحدة مباعة، تلتها تويوتا كورولا بـ14,31 الف وحدة، وجاءت نيسان صني ثالثة بـ13,3 الف وحدة. وارجع مصدر مسؤول في شعبة السيارات، بالغرفة التجارية بالجيزة، هذا النمو إلى تطبيق المرحلة النهائية من اتفاقية الشراكة التركية بداية 2020، والتي بموجبها يتم إعفاء السيارات المستوردة من تركيا من الرسوم الجمركية.

السودان يرفع سعر شراء القمح المحلي

قال مكتب رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، أمس الأحد، إنه تقرر رفع أسعار القمح المحلي إلى 13 ألفا و500 جنيه سوداني (36 دولارا) للشوال زنة 100 كيلوغرام، بدلا من عشرة آلاف جنيه، مع بدء موسم الحصاد.

وقال حمدوك على تويتر بعد تدشين الحصاد بمشروع الجزيرة الزراعي الذي تديره الدولة: «ما يحكمنا في السياسة السعرية لمحصول القمح ليس فقط ان يكون السعر مُجزيا، بل ان يكون محفزا للإنتاج، لذلك فقد رفعنا السعر التاشيري لشوال القمح». تُقدر المساحة الإجمالية المزروعة قمحا في السودان بنحو 800 الف فدان.

ارتفاع أسعار الأدوية يدفع السوريين للطب البديل

السوريون المتأثرون سلبا بارتفاع الأسعار يتحولون بشكل متزايد إلى الطب البديل لعلاج الأمراض اليومية، مع استمرار إلقاء الأزمة الاقتصادية في البلاد وضعف الليرة بظلال على السوق المحلية. ومع ارتفاع أسعار العقاقير الطبية والأدوية في الصيدليات، يتوافد سكان العاصمة دمشق على محلات بيع الأعشاب والبهارات التي تُستخدم في العلاج فيما يسمى بالطب البديل. وقال أسامة مهرة، وهو صاحب محل لبيع الأعشاب والمواد الطبيعية، لرويترز: «أصبح هناك غلاء بالأدوية الكيميائية. وبالتالي عاد السوريون للأعشاب الطبية». وشهدت سورية في الآونة الأخيرة ارتفاعا حادا في إصابات كوفيد-19.

السعودية تسعى للسيطرة على سوق الهيدروجين المزدهرة

لندن ـ **العربي الجديد**

تسعى السعودية، أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، إلى السيطرة على سوق الهيدروجين المزدهرة، التي تقدَّر قيمتها بنحو 700 مليار دولار، في الصين وأوروبا وأستراليا، عبر بناء مصنع بقيمة 5 مليارات دولار، يتوقع أن يكون من أكبر مصانع الهيدروجين النظيف في العالم لدى افتتاحه عام 2025. وفي مدينة نيوم الضخمة، الجاري إنشاؤها في شمال غرب المملكة، يُبنى المصنع المدعوم بالكامل بطاقة الشمس والرياح، حيث تأمل المملكة أن يصبح مركزاً عالمياً للهيدروجين في الوقت الذي تبحث فيه الحكومات والصناعات العالمية عن بدائل للطاقة أقل تلويثاً. تقع مهمة تحويل رقعة من الصحراء تعادل حجم بلجيكا إلى مدينة تعمل بالطاقة المتجددة على عاتق بيتر تيريوم، المدير العام للطاقة والمياه والغذاء في شركة نيوم، الذي شغل منصب الرئيس التنفيذي السابق لشركة «أر دبليو إي ايه جي»، أكبر مرفق في ألمانيا، وشركة «إنوجي إس إي» الفرعية للطاقة النظيفة. وسيساعد أداؤه في تحديد ما إذا كان يمكن لدولة تعتمد على أموال النفط أن تتحول إلى مورّد للوقود غير الملوث للبيئة. ونقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية في تقرير لها، أمس الأحد، عن تيريوم قوله: «لا يوجد شيء رأيته أو سمعته من قبل بمثل هذا البعد أو التحدي، ولقد أمضيت العامين الماضيين في استيعاب ما حولي بداية من الصفر، والآن نحن في وضعية التنفيذ تماماً». لكنْ هناك مشككون يشيرون إلى سجل السعودية الضعيف حتى الآن في الاستفادة كما ينبغي من الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، حيث توجد العديد من الخطط، لكن تشغيلها للمشاريع ضئيل، بينما تتصارع الدول للحصول على مكانة في السوق العالمية المستقبلية.

بيد أن خبراء الهيدروجين يضعون المملكة كدولة تجب مراقبتها في مجال الهيدروجين. ويتحول وقود غاز الهيدروجين من مصدر طاقة متخصص - يستخدم في منطاد وصواريخ وأسلحة نووية - إلى أعمال تجارية كبيرة، حيث التزم الاتحاد الأوروبي وحده بمبلغ 500 مليار دولار لتوسيع نطاق بنيته التحتية، بينما لا تزال هناك عقبات كبيرة تحول دون أن يصبح الغاز جزءاً رئيسياً من عملية تحول الطاقة. ويوجد في بريطانيا 10 مشاريع لتدفئة المباني بالغاز، وتنشر الصين حافلات تعمل بخلايا الوقود، وتخطط اليابان لاستخدام الغاز في صناعة الصلب. وحثّ المبعوث الرئاسي الأميركي للمناخ، جون كيري، قطاع النفط والغاز المحلي على تبني الفرص الهائلة للهيدروجين.

الصين ومهمة بايدن الصعبة

مصطفى عبد السلام

بينما تغرق الاقتصادات العالمية، في وحل الانكماش والركود والتعثر المالي والبطالة وتراجع فرص العمل المتاحة، وعجز الموازنات المزمن وتضخم الدين العام بمعدلات غير مسبوقة، نجد أن الاقتصاد الصيني، ثاني أكبر اقتصاد، يشهد انتعاشاً قوياً، ويسترد عافيته بسرعة، ويفلت في وقت قياسي من حالة الشلل التي تسببت فيها جائحة كورونا، تغذّيه خطط حكومية واثقة من نفسها، ومتانة قوية في قطاعات رئيسية كالإنتاج والصناعة والتصدير.

وبينما تنشغل الولايات المتحدة، صاحبة أقوى وأكبر اقتصاد، بمكافحة تفشي كورونا ومحاولة تقليل أعداد الإصابات والوفيات، وضخ تريليونات الدولارات في الأسواق لتحفيز الاقتصاد، والحيلولة دون سقوط الشركات العملاقة وانتشار البطالة، تخطو الصين خطوات سريعة نحو النمو الاقتصادي المستدام، واستعادة أسواقها التصديرية، ومعاودة تنفيذ خططها الرامية إلى أن تكون صاحبة الاقتصاد الأول في غضون سنوات.

وبينما تحاول منطقة اليورو لملمة الجراح العنيفة الناتجة عن تفشي الوباء وتسببه في حالة كساد غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، يحقق التنين الصيني قفزات، سواء في مجال الإنتاج والصناعات التحويلية أو الصادرات أو معدلات النمو وجذب الاستثمارات.

فالصين كانت من الدول النادرة التي حققت معدل نمو إيجابي في 2020 بلغ 2,3%، بل إن المعدل فاق التوقعات في الربع الأخير من العام، حيث بلغ 6,5%، لتصبح الصين الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي لم ينكمش في ذلك العام، في ظل مصاعب شديدة تواجهها اقتصاديات دول عديدة لاحتواء الجائحة.

أزمة الوباء تركت مساحة كبيرة لصادرات الصين لإعادة غزو الأسواق، وهو ما يفسر أرقام أمس، حيث قفزت تلك الصادرات 50,1% خلال أول شهرين من 2021، مدفوعة باستمرار تحسّن الطلب العالمي، والتعافي من التراجع الحاد في أول شهرين من 2020.

والصين احتلت المرتبة الأولى عالميا في جذب الاستثمارات الأجنبية، خلال عام 2020، رغم تفشي الوباء، لتتفوق بذلك على الولايات المتحدة، حيث استقطبت تدفقات نقدية بقيمة 163 مليار دولار، مقابل 134 مليار دولار جذبتها أميركا.

الأرقام تؤكد تحرك الصين سريعا نحو قيادة الاقتصاد العالمي الذي طالما هيمنت عليه الولايات المتحدة منذ عشرينيات القرن الماضي، والصين التي تجاوزت الولايات المتحدة في عدد القطع البحرية، قد تتفوق عليها اقتصاديا قبل 2028، وهو ما يصعّب مهمة الإدارة الأميركية في محاصرة الاقتصاد الصيني ومشروعاته العملاقة، ومنها طريق الحرير وغزو أفريقيا.

مال ونأس

الغلاء يستنزف التونسيين: التضخم يأكل الرواتب

تعيش أسواق تونس على وقع غلاء غير مسبوق نتيجة تصاعد أسعار الخضر والفواكه ومختلف السلع والخدمات الأخرى، ما تسبب في نزيف دائم لجيوب التونسيين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تُجمع شرائح واسعة من التونسيين على أن الرواتب لم تعد كافية لتسيير أسبوع من النفقات بسبب الغلاء الفاحش في المعيشة والخدمات، ويأتي ذلك في وقت يتواصل فيه عجز السطات على كبح الأسعار التي أوكلت لقوانين السوق وأهواء المضاربين.

وتعيش أسواق تونس على وقع غلاء غير مسبوق نتيجة تصاعد أسعار الخضر والفواكه ومختلف السلع الأخرى، فضلا عن شطط في أسعار الخدمات، ما تسبب في نزيف دائم لجيوب التونسيين الذين يقرون بعدم القدرة على مجابهة المصاريف لأكثر من 8 أيام تحتسب منذ تاريخ تنزيل الرواتب، فيما يضطرون إلى تدبر مصاريف بقية الشهر بالسلفات والديون والقروض البنكية. ومنذ سنوات، دخلت الأسعار في تونس دوامة الارتفاع، غير أنها كانت تمنح المواطنين هدنة بين الحين والآخر، نتيجة العوامل الطبيعية التي تساعد على وفرة المنتج أو التدخلات الظّرفية للدولة لتقليم أظفار المحتكرين والمضاربين، لكن كل أشكال الهدنات انتهت حيث بات المواطنون في سباق مستمر تنقطع معه الأنفاس، بحسب تعبير المواطنة هندة الفوغالي (52 عاما)، التي تسهر على تسيير نفقات أسرة تتكون من 5 أشخاص. تقول الفوغالي، التي يقدر دخل أسرتها الشهري بـ2400 دينار، أنها تصنّف من بين الأسر ذات الدخل المحترم، غير أن مجموع الراتبين (راتبها وراتب زوجها) لا يكفيان لسداد نفقات 10 أيام على أقصى تقدير، بعد خصم البنك قسط قرض شهري بقيمة 1100 دينار حصلت عليه أسرتها لشراء مسكن. وأضافت المتحدثة لـ«العربي الجديد» أنه ما تبقى من الراتب، أي نحو 1300 دينار، يوزع بين نفقات الأكل وفواتير الكهرباء والماء والدروس الخصوصية وغيرها من المصاريف، معتبرة أن الغلاء أدخل التونسيين في دوامة ضغوط باتت تؤثر على تماسك الأسر ونفسيات أفرادها.

كذلك يقول المواطن إبراهيم بوذينة، (52 عاما)، إن التضخم أرهق التونسيين ولا سيما محدودي الدخل منهم. وأضاف: ليس كافيا أن تدعم الحكومة العجين والخبز والزيت، معتبرا أن هذه الحاجيات تكفي التونسيين قبل 40 عاما. وأضاف أن سلة الإنفاق تزيد من سنة إلى أخرى، مشددا على ضرورة مراجعة آليات احتساب التضخم ومكونات الإنفاق الأسري. وأشار في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن مصاريف شحن الهواتف والإنترنت أصبحت عبئا على الأسر، غير أن الحكومة لا تعتبرها من الإنفاق الأساسي في حين أنه لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها. والسوق التونسية تخضع إلى قوانين الأسعار المحررة، فيما تكتفي وزارة التجارة بضبط أسعار المواد الأساسية، ويتم تعديلها كلما اقتضت الحاجة بهدف امتصاص ارتفاع الأسعار في السوق العالمية وتكاليف الإنتاج وسعر صرف الدولار، مع مراعاة تطور مستوى الدخل. وخلال شهر فبراير/ الماضي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 4,8 بالمائة مقارنة بالشهر السابق عليه، حسب بيانات نشرها معهد الإحصاء الحكومي. وكشف المعهد عن زيادة في أسعار الخضر بـ12,1 بالمائة والزيوت الغذائية بنسبة 10,2 بالمائة، فيما قدرت الزيادة في أسعار مشتقات الحليب والبيض بنسبة 5,7 بالمائة. وسجل التضخم الضمني (من دون احتساب الطاقة والتغذية) لشهر فبراير/ شباط نسبة 5,6 بالمائة. ويعتبر الخبير الاقتصادي خالد النوري أن دوائر ضغط تشكلت في العقد الأخير تمكنت من اكتساب دراية كافية بكافة مسالك التوزيع في البلاد، ما سمح لها بوضع سياسة التّهامات السعرية والتحكم فيها مستفيدة من ضعف وتفكك هياكل الرقابة الحكومية.

وقال النوري في تصريح لـ«العربي الجديد» إن انفجار الأسعار يفسّر في جزء كبير بخضوع السوق التونسية إلى دوائر الضغط هذه، التي أصبحت تتحكم في الأسعار وفق مصالحها الربحية، مشيرا إلى أن السوق التونسية محكومة أيضا بعوامل أخرى ساهمت في ارتفاع الأسعار، وهي ندرة بعض المواد والسياسة النقدية التي تزيد من كلفة الإنتاج بسبب فوائض القروض المثقلة على الصناعيين، فضلا عن الزيادات المتواترة في الأجور من دون دراسات علمية لانعكاس ذلك على نسب التضخم.

وأشار في سياق متصل إلى أن تونس تعتمد على منظومة قياسات سعرية يزيد عمرها عن 35 عاما، ما ينعكس على البيانات الرسمية التي يصدرها معهد الإحصاء، معتبرا أن البيانات المتعلقة بنسب التضخم أو الزيادة في الأسعار لا تعكس حقيقة الأسعار. ومن جانبه، يطالب المتحدث الرسمي باسم منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رمضان بن عمر، بأن تبذل الحكومة جهدا إضافيا في مكافحة الغلاء، معتبرا أن المواطنين تُركوا لمواجهة مصيرهم بمفردهم. وقال بن عمر إن أزمة المواد الغذائية، إبان الفترة الأولى من جائحة كورونا في مارس/آذار الماضي، كشفت حجم تحكم المضاربين في شبكات التوزيع وقدرتهم على التحكم في الأسعار ودفعها نحو الأقصى. وأضاف في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تواصل الغلاء بهذه الوتيرة يزيد من إفقار التونسيين وتجويعهم، وهو ما يفسر موجات الاحتجاج التي لا تتوقف، بحسب قوله.

حياة التونسيين تزداد صعوبة رغم الإجراءات الحكومية (Getty)

%4,8
ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 4,8 بالمائة مقارنة بالشهر السابق عليه، حسب بيانات نشرها معهد الإحصاء الحكومي، الذي أشار إلى زيادة كبيرة في أسعار الخضر والبيض.

سورية

شركة مجهولة تهدم «مقهى الحجاز»

ريان محمد

يودّع الدمشقيون «مقهى الحجاز»، أحد أشهر مقاهي العاصمة السورية دمشق، الملاصق لمحطة قطار الحجاز التاريخية، المطل على شارع خالد بن الوليد وشارع النصر. فلم يعد بإمكانهم أن يجلسوا على تلك الكراسي المصنوعة من الخشب والقش، لاحتساء كأس من الشاي أو الزهور الشامية أو فنجان من القهوة مع النرجيلة (الشيشة)، بعد أن بدأت إحدى الشركات الخاصة حديثة التأسيس والتي تدور حولها الكثير من الشكوك، هدمه مؤخراً. وتبلغ مساحة الصالة الشتوية في «مقهى الحجاز» نحو 900 متر مربع، في حين تتسع صالته الصيفية لنحو 600 شخص، وتصل مساحة العقار الذي يحجز المقهى جزءًا منه إلى 5130 متراً مربعاً، حيث توجد إلى جانب المقهى بعض المحال التجارية ومحطة وقود. وأعلن مدير المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي، حسنين علي، منتصف العام الماضي، أن مشروع «مجمع نيرفانا» من نصيب شركة تحمل اسم «شركة الحجاز للاستثمار السورية الخاصة»، وللمصادفة، تأسست هذه الشركة التي تحمل نفس اسم المحطة، وبذات الفترة التي أعلن فيها عن طرح منطقة الحجاز للاستثمار ضمن «ملتقى الاستثمار السياحي» الذي أقيم نهاية تشرين الأول/أكتوبر من عام 2019 في مدينة طرطوس، برأس مال يبلغ خمسة ملايين ليرة، في حين تقدّر تكلفة المشروع في الحد الأدنى بنحو 25 مليار ليرة سورية. يشار إلى أن سعر صرف الدولار الواحد يعادل نحو أربعة آلاف ليرة سورية، في وقت ينهار سعر صرف العملة المحلية بشكل متسارع في مواجهة العملات الأجنبية.

وأفاد علي، في مقابلة له مع إحدى محطات الراديوهات المحلية، بأن «العقد مع الشركة تم على أساس نظام الـ B.O.T، أي تعود الملكية بعد 45 سنة للمؤسسة، ببدل سنوي قدره 1,6 مليار ليرة سورية، أو 16% من الإيرادات أيهما أعلى».

ويتكون مشروع نيرفانا من بناء مكون من 12 طابقا، يتضمن فندق خمس نجوم يتسع إلى 300 سرير، وستكون نسبة الاستثمار التجاري من البناء الطابقي 20%، في حين سيكون في الطابق رقم 12 مطعم بانوراميا يتسع لألف كرسي، كما سيضم البناء صالة متعددة الأغراض تتسع إلى 500 كرسي، ومركزا لرجال الأعمال، ومركزا صحيا، وناديا رياضيا ومسبحا، ومركزا ترفيهيا وألعابا، وأقبية على كامل المساحة تستخدم للخدمات، و4 مرائب للسيارات تحت الفندق.

بدوره، قال خبير اقتصادي في دمشق، طلب عدم كشف هويته، في حديث مع «العربي الجديد»: «أصبح في سورية من الطبيعي أن تنشأ شركات جديدة بشكل مفاجئ وملكيتها تعود لأشخاص غير معروفين في الوسط الاقتصادي، ليحصلوا على استثمارات كبيرة من الدولة، لتنكشف بعد ذلك أنهم واجهة لشخصيات نافذة في النظام، مثل شركة تكامل التي أخذت مشروع تنظيم البطاقة الذكية الخاصة بتوزيع المواد الغذائية والمحروقات المدعومة، حيث يتم اقتطاع نسبة مالية من كل عملية شراء يقوم بها المواطنون، ثم تكشّف بعد ذلك أن رئيس مجلس الإدارة هو مهند الدباغ، ابن خالة زوجة رئيس النظام أسماء الأخرس». وأضاف: «اليوم، بحسب مصادر إعلامية محلية، فإن الشركة تعود إلى شخصين، هما فادي موفق حمداه وأحمد فاروق عباس، بنسبة 50% لكل منهما، وغالبا هناك من يقف وراء هذه الشركات التي تتوالد بشكل سريع ولتقوم بمهام محددة، وهذا ليس حكراً على سورية، بل يوجد مثلها في لبنان والإمارات والصين وغيرها من المناطق، وتشكل شبكة احتيال على العقوبات الاقتصادية الدولية». يُذكر أن «مقهى الحجاز» قد افتتح في بداية الخمسينيات، وبالرغم من أنه غير مسجل في قوائم التراث، إلا أن تلك العقود الماضية جعلت لهذا المقهى أثراً في نفوس السوريين ومقصدا للسياح، خاصة أن للمقاهي في دمشق دورا كبيرا في المجتمع، وفيها كانت تعقد ملتقيات سياسية وفكرية في مراحل مختلفة من حياة السوريين.

للمقاهي في دمشق دور اجتماعي كبير (لواي بشارة/فرانس برس)

أخبار العرب

اتفاقية نفطية بين عُمان وشركة «مجان»

أصدر سلطان عمان هيثم بن طارق، مرسوما أجاز بموجبه الاتفاقية النفطية بين الحكومة، وشركة مجان للتنقيب عن الطاقة. جاء ذلك، بحسب مرسوم نشرت تفاصيله، أمس الأحد، وكالة الأنباء العمانية، بعد شهر من توقيع اتفاقية بين وزارة الطاقة، وشركة «مجان إينرجي» المحلية (حكومية). وفي 8 فبراير/ شباط الماضي، وقعت وزارة الطاقة العُمانية اتفاقية بترولية للتنقيب وتقاسم الإنتاج مع شركة «مجان»، في منطقة الامتياز رقم 71 البالغ مساحتها 282 كيلومترا مربعا. وتنص الاتفاقية على التزام الشركة خلال فترة الاتفاقية بإجراء الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية لحقل «حبحب» (جنوب). وهو أحد أكبر الحقول بالسلطنة ويمتلك احتياطات ضخمة، ونفطه ضمن الأثقل عالميا. تعتبر سلطنة عمان، مصدرا صغيرا للنفط وغير عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، ولكنها مشاركة في اتفاق خفض الإنتاج لتحالف «أوبك+».

بنية تحتية لحافلات كهربائية في قطر

تسعى قطر لتحويل أسطول النقل العام إلى حافلات كهربائية، بنسبة 25% بحلول العام 2022، ومن المقرر التحول التدريجي لخدمات الحافلات العامة، والمدرسية، والحافلات المغذية لمترو الدوحة إلى الطاقة النظيفة، بهدف خفض معدل الانبعاثات الكربونية الضارة التي تسببها الحافلات التقليدية. وأكدت وزارة المواصلات والاتصالات القطرية، أن الحافلات الكهربائية ستستخدم في الخدمات الرئيسية خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، لتكون أول بطولة تستخدم حافلات نقل جماعي صديقة للبيئة. وتفقد وزير المواصلات والإتصالات القطري، جاسم بن سيف السليطي، أمس الأحد، مشاريع برنامج البنية التحتية لحافلات النقل العام، وتابع سير أعمال الحزمة الخامسة من البرنامج، والتي تضم إنشاء أربع مستودعات للحافلات في مناطق لوسيل، والريان، والوكرة، والمنطقة الصناعية الجديدة. وتتضمن المستودعات مركزا للصيانة، ومواقف للحافلات مجهزة ببنية تحتية داعمة لشحن الحافلات الكهربائية، ومرافق سكنية وترفيهية لموظفي الشركة المشغلة.

تقارير عربية

طاقة

العراق: عراقيل أمام استثمارات تدوير النفايات

بغداد ـ **عمار حميد**

تلقّت الحكومة العراقية عروضاً استثمارية من شركات أجنبية عدة لمعالجة ملف النفايات، من خلال إنشاء محطات لتدويرها واستغلالها في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية، لإنقاذ البلاد من النفايات وما تشكله من مخاطر على تلوث البيئة، وفي نفس الوقت تساهم في حل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، وبالرغم من حاجة العراق الماسة لمعالجة ملف النفايات واستغلالها في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية، فضلا عن حاجته الملحة للطاقة الكهربائية التي استنزفت موازناته منذ عام 2003، إلا أن هذه المشاريع ما زالت تواجه عقبات كبيرة تعرقل تنفيذها. وقال عضو لجنة الطاقة والنفط في البرلمان العراقي، أمجد العقابي، في بيان له، إن «عدداً من الشركات قدمت مقترحات لإنشاء محطات لتدوير النفايات في بغداد من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية، إلا أن هذه الشركات اقترحت بأن يكون فرز النفايات من قبل الأهالي، كما هو الحال في الدول المتقدمة»، مستبعداً نجاح هذه الفكرة، كون أغلب الأهالي لا يتمتعون بثقافة لفرز النفايات. وأضاف أن «معظم الشركات قدمت أفكاراً لإنشاء محطات حضارية داخل بغداد، لتخليص العراق من النفايات المكدسة، إضافة إلى تشغيل الكثير من الأيدي العاملة. إلا أن خلافاً وقع بين وزارة الكهرباء وشركة ترغب في إنشاء المحطة عرقل الاتفاق، حيث ترى وزارة الكهرباء أن 160 دولاراً للميغاواط الذي فرضته الشركة سعر مرتفع جداً».

شركات أجنبية تقدم عروضاً لإنتاج الكهرباء من النفايات

إنتاج الكهرباء

من جهته، قال عضو لجنة الخدمات النيابية، النائب جاسم البخاتي، لـ«العربي الجديد»، إن «المشاورات حول مشروع استخراج الطاقة الكهربائية في العراق عبر استغلال النفايات وصلت إلى مراحل متقدمة». وأوضح أن أمانة مجلس الوزراء جعلت ملف تدوير النفايات من أولوياتها خلال المرحلة المقبلة، لا سيما بعد تلقّيها جملة عروض استثمارية من شركات أجنبية، من بينها شركة كويتية وأخرى تركية». وأوضح أن «العراق ذاهب في هذا المجال بالاعتماد على الوكالة الأميركية للطاقة التي أخذت على عاتقها تنظيم المؤتمرات ودعوة الشركات التخصصية وجميع الأطراف المعنية في هذا الملف، إلى إزالة العقبات التي تقف عائقاً أمام استثمار ملف النفايات في العراق، الذي من الممكن أن يوفر للدولة إيرادات تُقدر بمليارات الدولارات».

وأضاف أن "مشروع استثمار النفايات سيذهب باتجاهين: إمام استثمار النفايات في مجال الطاقة الكهربائية ومن ثم بيعها إلى وزارة الكهرباء بأسعار أقل من تلك التي يتم استيرادها من دول الجوار، أو يذهب باتجاه تصنيف النفايات من قبل المستثمر وبيعها كمواد أولية تدخل في المجال الصناعي".

معدل خطر للنفايات

يشار إلى أن كمية النفايات في العراق ارتفعت بمختلف أنواعها لتصل إلى أكثر من 9 آلاف طن يومياً، بحسب إحصائيات صدرت عن أمانة بغداد في عام 2019، ما يعادل أضعاف ما كانت ترفعه كوادر البلديات قبل 17 سنة، لتمثل معضلة كبيرة لم يتم إيجاد حلول لها بشكل جذري. ومن جهته، قال المستشار في وزارة الكهرباء هاشم الشديدي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «العراق نجح في تهيئة الأجواء الملائمة لجذب شركات الاستثمار الأجنبية والعربية في مجال تدوير النفايات وتحويلها إلى طاقة كهربائية، باستخدام تكنولوجيا الجيل الرابع الذي ينتج أكثر من 37 ميغاواط لكل ألف طن، بينما ينتج الجيل الثالث الذي يستخدم في أغلب دول الجوار ومنها تركيا نحو 17 ميغاواط لكل ألف طن». وأضاف أن «بعض الشركات قدمت عروضاً لاستثمار النفايات في مجال الطاقة إلى وزارة البلديات وأمانة بغداد للتعاقد معها»، مؤكداً أن وزارة الكهرباء ستتعهد بشراء الطاقة المنتجة من هذه المشاريع الاستثمارية الناجحة، والتي تعتبر الأولى من نوعها في العراق». وبيّن الشديدي أن «العراق سيستفيد من الطاقة المتولدة من النفايات والطاقات الصديقة للبيئة مثل الشمسية والرياح»، فيما نوه إلى أن «الهدف من إنشاء هذه المشاريع ليس توليد الطاقة فقط، وإنما لغرض المحافظة على الصحة والبيئة العامة وإظهار البلد بأفضل صورة».

ثروة كبيرة

وفي السياق، قال خبير الطاقة عبد الكريم القيسي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن النفايات في العراق تُعد ثروة كبيرة جداً، لكن للأسف لم يتم الاستفادة منها، بسبب حرقها أو دفنها بشكل خاطئ ولم تستثمر بطريق متطورة، في وقت تمتلئ فيه مناطق وازقة العاصمة بغداد بالنفايات، نتيجة للقصور الحكومي في استغلال هذه الثروة أسوة بالدول الأخرى». وأوضح أن إحدى «الشركات قدمت عرضا لشراء الطن الواحد من النفايات بمبلغ خمسة دولارات، ومن ثم تبيع الطاقة المنتجة لصالح وزارة الكهرباء بـ 4,5 سنتات لكل كيلوواط، بينما يستورد العراق الطاقة من إيران بـ 11 سنتا لكل كيلوواط، وهو ما يؤكد أن الجهات المعنية بهذا الشأن غير جادة في إصلاح الوضع الاقتصادي للبلد بقدر ما تهمها المصالح الحزبية والشخصية».

وأشار خبير الطاقة إلى أن «النفايات في العراق باتت تشكل رقماً صعباً، لا سيما وأن العراق يخلّف يومياً في بعض الأحيان ما يقارب 15 ألف طن من النفايات، لم يتم استغلالها منذ سنوات».

الحكومة تسعى إلى زيادة إنتاج الكهرباء (حسين طالب/فرانس برس)

المغرب

مساع لمحاصرة «الكاش» المتمدد

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أفضى التطور الكبير الذي عرفه التعامل بـ«الكاش» في المغرب، العام الماضي، إلى السعي لإقناع المغاربة باستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في العديد من المجالات من أجل دعم الودائع لدى المصارف.

وتنجه فيدرالية مهن التوزيع والسلع واسعة الاستهلاك بمعية مؤسسة مركز النقديات، نحو إبرام اتفاقية بهدف تسريع رقمنة عمليات السداد لفائدة أعضاء الفيدرالية من الموزعين والتجار وعملائهم، بهدف تفادي العمل بالكاش (الدفع النقدي). وأطلق المغرب من أجل محاصرة المعاملات بواسطة الكاش، وسيلة جديدة للدفع متمثلة في المحفظة الإلكترونية، التي تهدف إلى تمكين الأشخاص من تنفيذ العديد من العمليات بشكل إلكتروني، منها تحويل الأموال من شخص إلى آخر والدفع للتجار أو سحب أو إيداع الأموال. وكان محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري قد عبر أخيراً عن انشغاله بظاهرة تداول الكاش، حيث بعث بخطاب إلى وزير الاقتصاد والمالية محمد بن شعبون حول ذلك الموضوع، حيث أبدت الوزارة التزامها بالانخراط في التوجه الرامي إلى تشجيع نظم الدفع الإلكتروني، خاصة في ما يتعلق بمعاملات التجار.

ويراد من تشجيع الدفع الإلكتروني، محاصرة الأموال التي تتداول خارج النظام المصرفي، التي قفزت إلى نحو 31 مليار دولار في العام الماضي، حيث سجل ذلك زيادة تجاوزت المستويات المسجلة في الأعوام السابقة، وهو مستوى يكشف عن أن الطريق ما زال طويلا من أجل إشاعة الاستعاضة عن الكاش بالوسائل الإلكترونية. وزادت الأموال المتداولة خارج النظام المصرفي بحوالي 5 مليارات دولار خلال العام الماضي في سياق ظرفية متسمة بضغط الأزمة الصحية، بينما جرت العادة على أن تراوح تلك الزيادة بين مليار دولار ومليار دولار في العام الواحد. وساهمت جائحة كورونا في ارتفاع الأموال التي تتداول خارج النظام المصرفي، على اعتبار أن الدولة عمدت إلى توفير مساعدات وصلت إلى 1,6 مليار دولار للأسر العاملة في القطاع غير الرسمي، والتي لا تتوفر أغلبها على حساب في النظام البنكي.

وكانت الأسر الفقيرة والهشة، التي وفرت لها الدولة عبر صندوق مكافحة الجائحة مساعدات تراوح بين 80 و115 دولارا في الشهر منذ انتشار جائحة كورونا، قد سحبت تلك الأموال من المصارف ووكالات تحويل الأموال. وكان عدد العاطلين من العمل قد قفز إلى 1,48 مليون شخص في الربع الثالث من العام الماضي، حيث وصلت نسبة البطالة إلى 12,7%، بعد فقدان فرص عمل في ظل الجائحة والجفاف الذي عرفته المملكة في الموسم الأخير، وفق بيانات رسمية.

غير أن هناك عاملا آخر ساهم في ارتفاع ذلك الرقم على اعتبار أن الأسر عمدت في ظل حالة الهلع التي واكبت انتشار الجائحة إلى سحب الأموال بكثافة من المصارف، وهو ما يلاحظه محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري. وبلغت قيمة النقود التي تم سحبها من المصارف بين يناير/ كانون الثاني ويوليو/ تموز الماضيين 7,2 مليارات دولار، حيث مثل ذلك أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف ما سجل على مدى العام السابق، حسب بيانات البنك المركزي. وليس تداول النقود التي لا تودع في المصارف ممارسة جديدة مرتبطة بالظرفية الحالية، فهي نوع من الظاهرة البنيوية التي تميز المعاملات بالمغرب في ظل انتشار القطاع غير الرسمي، ونزوع التجار الصغار، خاصة في القطاع التقليدي الذي يمثل 80% من النشاط التجاري، إلى التعامل بالنقد، فضلا عن شيوع ذلك النوع من التعامل في الريف.

ويتصور الخبير المصرفي مصطفى ملغو، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه لكي يودع الأفراد مدخراتهم في المصارف، يتوجب على المصارف طرح أسعار فائدة جاذبة، كما أنه يفترض فيها العمل على تقليل العمولات التي تفرضها على العملاء. ورغم تطور التعامل بالوسائل الإلكترونية في المعاملات التجارية، خاصة في ظل الحجر الصحي، والتي وصلت قيمتها إلى حوالي 15 مليار دولار، إلا أن ذلك لا يخفي، حسب ما لاحظه محمد صبيحي، رئيس فيدرالية مهن التوزيع والسلع الواسعة الاستهلاك، في ندوة حول التجارة الإلكترونية أخيرا، شيوع التعامل بالنقد، ما ينعكس في نظره على تحديث التجارة ومحاربة القطاع غير الرسمي.

ويعتبر خبراء اقتصاد أن تحاشي التعامل بالوسائل الإلكترونية التي يستعاض بها عن النقد، يفسر بالخوف، خاصة من قبل التجار، من أن يكونوا مكشوفين أمام الإدارة الجبائية التي يمكن أن تتابع عملياتهم، بما لذلك من تأثير على الضرائب التي يمكن استيفاؤها. كما يتفادى مستهلكون نظم الدفع بالوسائل الإلكترونية بسبب عدم الثقة في هذا النوع من المعاملات، وإن كانوا قد بدأوا يعتادون عليها في ظل الحجر الصحي.

منحة قطرية لغزة

شرع موظفو البريد الفلسطيني في قطاع غزة، أمس الأحد، بصرف الدفعة المالية الخامسة والعشرين من المنحة القطرية للأسر الفقيرة في القطاع المحاصر من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وبدأ آلاف المستفيدين بالتوافد إلى مكاتب البريد للحصول على المنحة البالغة 100 دولار أميركي لكل أسرة، وفق الضوابط والشروط التي أعلنتها اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة في وقتٍ سابق، بالتعاون مع الجهات الحكومية في القطاع. ويتوقع أن يستمر صرف المنحة الحالية على مدار أسبوع كامل، وفق نظام أعدته مسبقاً الوزارات المختصة بهدف منع التزاحم وحفاظاً على حياة المواطنين من انتشار فيروس كورونا. وهذه المنحة المالية مُلحة لآلاف الأسر في غزة، حيث تمكنها من توفير بعض الاحتياجات الأساسية، في ظل تردي الأوضاع المعيشية في القطاع المحاصر.

أخبار العالم

تعزيز التجارة بين تركيا وإيطاليا

قال رئيس جمعية غرفة التجارة والصناعة الإيطالية، ليفيو مانزيني، إن فترة انتشار جائحة كورونا أوضحت مرة أخرى أهمية ومميزات تركيا في التجارة مع أوروبا. وفي مقابلة مع الأناضول، ذكر مانزيني أن نصف حجم التجارة الخارجية التركية، يتم مع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، مشيداً بجودة المنتجات التركية وأسعارها التنافسية. وتعد إيطاليا، واحدة من الأسواق الرئيسة للمنتجات التركية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 19 مليار دولار في 2019، ومستثمرا أجنبيا كبيرا في السوق المحلية، بقرابة مليار دولار خلال 2020. إجمالي الاستثمارات الإيطالية الجديدة في تركيا خلال 2019، بلغ 94 مليون دولار احتلت بها المرتبة 12، فيما تصدرت هولندا الاستثمارات في ذلك العام بقيمة مليار و169 مليون دولار. أشار مانزيني إلى أن حجم التجارة بين إيطاليا وتركيا لم يشهد انخفاضا كبيراً خلال 2020، رغم تفشي وباء كورونا، وأن إيطاليا حافظت على مكانها كثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في أوروبا.

انخفاض إيرادات شركات المنسوجات الصينية

أظهرت بيانات رسمية أن شركات المنسوجات الصينية الكبرى سجلت إيرادات وأرباحا أقل في عام 2020. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، تقلصت عائدات شركات المنسوجات الكبرى بنسبة 8,8 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى حوالي 4,52 تريليونات يوان (حوالي 698 مليار دولار أميركي) العام الماضي، وفقا لبيانات من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات. وانخفضت أرباح هذه الشركات بنسبة 6,4 في المائة لتصل إلى 206,5 مليارات يوان عن العام الأسبق.

أسواق مال

تثير احتمالات النمو القوي والسريع، المتوقع في الاقتصاد الأميركي، وزيادة العوائد على سندات الخزانة، مخاوف تجدد أزمة نقص في الدولارات بالأسواق الناشئة. وأظهرت بيانات معهد التمويل الدولي بداية هروب الاستثمارات الأجنبية من الأسواق الناشئة في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي

مأزق الأسواق الناشئة

هروب الاستثمارات إلى أميركا يهدد بأزمة سيولة دولارية

النشاط يعود إلى مقاهي ومطاعم نيويورك (Getty)

لندن ـ العربي الجديد

هل تواجه أسواق المال الناشئة أزمة نقص سيولة دولارية مرة أخرى مثلما حدث في الربع الثاني من العام الماضي 2020؟ سؤال بدأ يتردد في ردهات المصارف والصناديق الاستثمارية العالمية، خاصة وأن معظم الاستثمارات في الأسواق الناشئة هي تدفقات دولارية. التساؤل تم طرحه على خلفية نتيجة تقرير حديث نشره معهد التمويل الدولي قبل أيام أشار فيه إلى أن التدفقات المالية، وعلى رأسها التدفقات الدولارية، بدأت تتراجع في أسواق المال الناشئة، بل تحولت إلى السالب خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير/ شباط الماضي، أي أن حجم التمويلات التي تخرج من الأسواق الناشئة بات أكبر من تلك التي تدخلها. وهذا التحول لا يحدث فقط في سوق الأسهم بالأسواق الناشئة، بل كذلك في سوق الدين، أي سندات الدين التي تصدرها الشركات والدول الناشئة، وهو ما يعني أن هنالك موجة هروب من تلك الأسواق إلى البلدان المتقدمة، خاصة السوق الأميركي الذي ارتفع فيه العائد على سندات الخزانة الأميركية إلى مستويات قياسية خلال الأسبوع الماضي، إذ ارتفع العائد على تلك السندات بقوة يوم الخميس الماضي وبنسبة 6% ليبلغ نسبة 1,48% على سندات الخزانة أجل 10 سنوات، بينما واصل الدولار رحلة الارتفاع طوال الأسبوع الماضي.

ووفق توقعات محللين، فإن هنالك احتمالا بتواصل هروب التمويلات من الأسواق الناشئة خلال الشهور المقبلة. ويرجع هؤلاء حدوث النقص في الدولارات المتوقع في الاقتصادات الصاعدة إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي احتمال نمو الاقتصاد الأميركي بمعدلات أكبر قد تفوق كثيراً توقعات المحللين وخبراء المال، واحتمال ارتفاع الفائدة على الدولار في وقت أقرب من توقعات أسواق المال، وبالتالي إجبار مصرف الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) على رفع سعر الفائدة على الدولار. والعامل الثالث هو الدور المهيمن الذي يلعبه الدولار في التسويات التجارية، وتمويل الصفقات في حال السيطرة على جائحة كورونا وعودة النمو الاقتصادي العالمي إلى طبيعته خلال العام المقبل.

في هذا الشأن، لاحظ تقرير معهد التمويل الدولي أن التدفقات المالية الأجنبية في أصول أسواق المال الناشئة تحولت إلى السالب لأول مرة منذ أكتوبر/ تشرين الأول في العام الماضي 2020. ويرى المعهد أن التحول حدث بسبب ارتفاع كلفة الدين في الولايات المتحدة، أي أن الفائدة على الأصول الدولارية أصبحت مرتفعة. ويعتمد معهد التمويل الدولي في بياناته على تتبع 30 سوقاً من الأسواق الناشئة الرئيسية.

وأظهرت بيانات المعهد، ومقره واشنطن، أن حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية التي خرجت من الأسواق الناشئة في الأسبوع الأخير من شهر فبراير/ شباط الماضي بفوق تلك التي دخلت إليها بنحو 290 مليون دولار يومياً، مقارنة مع تدفقات إيجابية كانت تقدر يومياً بنحو 395 مليون دولار في الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر الماضي. في ذات الصدد، توقع المدير التنفيذي لشؤون الاستثمار بصندوق «بلاك روك» ريك رايدر، أن تقود أموال التحفيز المالي والنقدي الضخمة التي ضخها مصرف الاحتياط الفيدرالي، إلى انتعاش الاقتصاد الأميركي. وضخ الفيدرالي الأميركي والحكومة نحو 4 تريليونات دولار في الاقتصاد خلال العام الماضي، إضافة إلى نحو 1,9 تريليون دولار خلال العام الجاري.

ويتوقع رايدر أن تقود هذه التدفقات، التي تساوي نسبة 20% من إجمالي الكتلة النقدية الدولارية المتداولة في السوق، إلى إيقاظ غول التضخم الذي كان نائماً طوال السنوات الماضية. وتشير البيانات الرسمية الأميركية إلى ارتفاع مؤشر مبيعات التجزئة وكلفة الإنتاج في أميركا. وهذه المؤشرات مهمة وتمنح دلالة أولية على التضخم الأميركي يتجه نحو الارتفاع.

يذكر أن الولايات المتحدة نجحت حتى الآن جزئياً في محاصرة جائحة كورونا، إذ تشير البيانات الرسمية إلى تراجع عدد الإصابات والوفيات في الولايات، في أعقاب عمليات التطعيم المكثف الجارية منذ تولي إدارة الرئيس جوزيف بايدن للحكم في 20 يناير/ كانون الثاني الماضي. وتوقع رايدر أيضاً أن يشهد العالم في أعقاب نهاية جائحة كورونا أو حتى محاصرتها في الاقتصادات الكبرى أزمة نقص في الدولارات، بسبب هيمنة الورقة الخضراء على التسويات المالية العالمية وتمويل الصفقات التجارية. ولا يزال الدولار يهيمن على نسبة 50% من التسويات التجارية في العالم، كما يهيمن على نسبة 80% من تمويلات الصفقات التجارية في العالم، حسب بيانات «بلاك روك». وبالتالي فمن المتوقع أن تقود عودة الدورة الاقتصادية العالمية إلى مستوياتها الطبيعية إلى زيادة كبيرة في الطلب العالمي على العملة الأميركية، ربما يفوق كثيراً ما اختزنته المصارف التجارية الأميركية والغربية من دولارات خلال العام الماضي. وفي حال حدوث ذلك فإن الأسواق الناشئة ستكون أول من يدفع ثمن النقص في الدولارات. وعادة ما تمنح الأسواق الناشئة عوائد مرتفعة على الاستثمار الأجنبي مقارنة بالأسواق المتقدمة، إذ تلجأ لرفع جاذبية الاستثمار فيها وكذلك تعويض المستثمرين الأجانب عن المخاطر المحتملة فيها. وربما تقود عملية هروب الاستثمارات الأجنبية، وعلى رأسها الاستثمارات الدولارية من الأسواق الناشئة، إلى دورة ارتفاع جديدة في سعر الفائدة المصرفية بالأسواق الناشئة. وفي الغالب تفضل الصناديق والمصارف التجارية الغربية الاستثمار في أسواقها حينما يكون العائد مرتفعاً في الولايات المتحدة وأوروبا.

ويشير مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري في توقعاته للسوق الأميركي التي نشرها يوم الخميس الماضي، إلى ارتفاع العائد على سندات الخزانة الأميركية أجل 10 سنوات إلى أكثر من مستواها الحالي، وأن يصل العائد إلى نسبة 1,9% بنهاية العام الجاري. ويلفت تحليل شركة «بلاك روك» إلى أن معدل التضخم الأميركي ربما سيرتفع بمعدل يفوق المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي والبالغ 2% ويصل إلى 2,5% خلال العام الجاري. وحدوث مثل هذا السيناريو، سيدفع الصناديق والمصارف الاستثمارية إلى العودة بقوة لشراء الأصول الأميركي، لحاجتها للدولارات لتسديد التزاماتها المالية الدولارية التي اقترضتها في السنوات الماضية قبل جائحة كورونا. ويذكر أن السنوات الماضية شهدت موجة استدانة دولارية كثيفة، خاصة في دول النمور الآسيوية والصين التي مولت دورة الانتعاش الاقتصادي عبر الاستدانة من المصارف الأميركية.

وتشير بيانات لنشرة «نيكاي آشيان ريفيو» اليابانية، إلى أن حجم الديون الدولارية في الأسواق الناشئة التي يحين أجل سدادها خلال العام الجاري يقدر بنحو 200 مليار دولار. وكانت هذه الدول قد سددت ديوناً بلغت 115 مليار دولار في العام الماضي 2020. وتتضاعف أزمات الدول وشركات الاقتصاديات الناشئة كلما ارتفع سعر صرف الدولار، أو عادت دورة الانتعاش القوي للاقتصاد الأميركي الغني، من حيث حجم سندات الدين المقدرة بنحو 40 تريليون دولار، ومن حيث حجم القوة الشرائية المقدرة بنحو 14 تريليون دولار. أمام هذه المغريات تفضل البنوك التجارية الأميركية والغربية عموماً الاستثمار في الأصول الأميركية على المخاطرة في الأسواق الناشئة. وتتدافع البنوك الغربية على زيادة ارصدتها الدولارية أو الوقت الراهن، خوفاً من تزايد الطلب عليه في سوق الصرف العالمي المقدرة تداولاته يومياً بنحو 6,6 تريليونات دولار.

توقعات بتحسّن «ناسداك»

قال تحليل لنشرة «ماركت ووتش» الاميركية، امس الاحد، ان عملية التصحيح القاسية التي تعرضت لها اسهم شركات التقنية قد شارفت على النهاية، وان مؤشر ناسداك سيعود قريبا للارتفاع. وكانت شركات التقنية قد تراجعت بمعدلات حادة وبنسب بلغت في المتوسط 32% من قيمتها السوقية. ومن المتوقع ان تستفيد سوق المال الاميركي خلال الشهور المقبلة من النمو القوي والسريع المتوقع، وعودة القوة الشرائية الى مستويات قريبة من مستويات ما قبل كورونا.

توقعات زيادة سعر العائد على الدولار يجذب الأموال لأميركا

ماستركارد تدعم بيتكوين

أعلنت مؤسسة «ماستركارد» الأميركية للدفع الإلكتروني عن خطة لدعم العملات الرقمية المشفرة ضمن شبكتها. وخصت بذلك العملات الرقمية التي تخضع لقوانين الخصوصية والأمان، والتي تمثل حالياً نسبة قليلة بين العملات الرقمية، بحسب ما ذكرت وكالة سبوتنيك الروسية.

وتحظى بيتكوين من بين العملات الرقمية بميزات استثنائية، من بينها الشبكة غير المركزية وبعدها عن السلطات الحكومية، ولكن في ذات الوقت فيه تشكل هذه الخصائص نقاطاً إيجابية لمستخدميها، تقف عائقاً أمام المؤسسات التي تعمل على حماية المستهلك وتطبيق قوانين غسيل الأموال. وهذا ما أعاق مشروع ليبرا الذي عمل مصمموه على أن يطبق الإليتين معاً، فيشبه شبكة بيتكوين بكونها لا مركزية من جهة ويماثل العملات الرقمية التقليدية من جهة أخرى، ومع ذلك ليس من الواضح تماماً حتى الآن الآلية الحقيقية لعمل هذا المشروع. كانت ماستر كارد قد انسحبت من مشروع ليبرا في عام 2019، وأبدت بعد ذلك اهتمامها بالعملات الرقمية التي تعمل وفقا لتطبيق القوانين المتبعة ضد غسيل الأموال. واصدرت العديد من الشركات بعد ذلك بيانات للتعامل مع بطاقات ماستر كارد عبر ما يملكونه من عملات بيتكوين لتحويلها إلى دولارات والدفع عبرها.

(العربي الجديد)

بيتكوين لكسب لقة جديدة (Getty)

80 دولاراً للنفط بات متوقعاً

محطة وقود بمدينة أوناريو الكندية (Getty)

لندن ـ العربي الجديد

لا تستبعد المصارف الاستثمارية ارتفاع أسعار النفط إلى 80 دولاراً خلال شهور بعد القفزات الكبرى التي شهدتها أسعار خام برنت في نهاية الأسبوع والتي شارفت على اختراق حاجز 70 دولاراً لبرميل عقود إبريل/ نيسان. وعكفت العديد من مصارف الاستثمار وبيوت الخبرة على تغيير نظرتها للسوق النفطية ومستويات الأسعار.

في هذا الصدد رفع بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» توقعه لسعر خام برنت، خام القياس لمعظم الخامات العربية للربعين الثاني والثالث من 2021 بواقع 5 دولارات للبرميل، وذلك بعد قرار تحالف «أوبك+» بالإبقاء على مستويات تخفيض الإنتاج. وقال البنك، في مذكرة، إنه يتوقع أن تبلغ أسعار «برنت» 75 دولارا للبرميل في الربع الثاني، و80 دولاراً للبرميل في الربع الثالث من 2021. وتحتاج الاقتصادات الخليجية والعربية النفطية بشدة لأسعار المرتفعة بعد عام صعب من المعاناة اضطرت فيه لاستدانة الضخمة من الأسواق الدولية لتلبية احتياجات الإنفاق في الميزانيات.

وتفاعل منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة سريعاً مع مكاسب أسعار النفط في السنوات الأخيرة، ليفوزوا بحصة سوقية، في الوقت الذي خفضت فيه السعودية ومنتجون آخرون كبار الإنتاج.

نمو قوي لصادرات الصين رغم كورونا

بكين ـ العربي الجديد

سجلت الصادرات الصينية، في أول شهرين من 2021، أكبر نمو منذ أكثر من عقدين، مع ارتفاع كبير في الواردات، في مؤشر على انتعاش النشاط، في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم، رغم تداعيات جائحة كورونا. وساهمت المنتجات الإلكترونية والنسيجية، مثل الكمامات، في ارتفاع حجم الصادرات، مع زيادة الطلب على العمل من المنزل ومعدات الوقاية من كورونا خلال وباء كوفيد-19. وكشفت بيانات صادرة عن هيئة الجمارك الصينية، الأحد، أن الصادرات ارتفعت من حيث القيمة باليوان بنسبة 50,1% على أساس سنوي، في الفترة الممتدة من يناير/ كانون الثاني إلى نهاية فبراير/ شباط، متجاوزة توقعات المحللين، كما ارتفعت الواردات بنسبة 14,5%. وكانت نفس الفترة من العام الماضي قد سجلت انخفاضاً كبيراً في الصادرات بلغت نسبته 17%، فيما تراجعت الواردات بنسبة 4%، تأثراً بحالة الإغلاق التي فرضتها الجائحة. وبذلت الصين جهوداً كبيرة لاحتواء الوباء في وقت مبكر، مع ملازمة المستهلكين بيوتهم وعودة الشركات ببطء إلى العمل. وأشارت هيئة الجمارك إلى أن إجمالي تجارة الدولة وصل إلى 838,16 مليار دولار في الشهرين الأولين من 2021، بفائض تجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) بلغ 103,3 مليارات دولار، لافتة إلى أن إجمالي التجارة خلال فبراير/شباط سجل 2,42 تريليون يوان، بزيادة 57%، مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، وفقا لبيانات وكالة شينخوا. وكشفت الأرقام الرسمية، أن صادرات المنتجات الإلكترونية قفزت بنسبة 54,1%، بينما ارتفعت صادرات المنتجات النسيجية بما فيها الكمامات بنسبة 50,2%.

وشهدت البلاد نمواً مزدوج الرقم في حجم التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، في أول شهرين من العام الجاري، وظلت رابطة دول جنوب شرق آسيا أكبر شريك تجاري للصين، حيث ارتفع حجم التجارة المجمع بنسبة 32,9%.

وسجل احتياطي النقد الأجنبي 3,205 تريليونات دولار في نهاية فبراير/شباط، إلا أنه تراجع بنحو 5,677 مليارات دولار عن الشهر السابق عليه، وفق بيانات اوردتها رويترز. والاحتياطي الصيني هو الأضخم في العالم. وتشهد الصين تدفقات أجنبية قوية على الأسهم والسندات، في ضوء أداء اقتصادي متفوق مقارنة مع الاقتصادات الرئيسية الأخرى بفضل تعافيها الأسرع من كورونا. وبلغت حيازات الصين من الذهب 62,64 مليون أوقية (الونصة) في الشهر الماضي، من دون تغير عن مستويات يناير/ كانون الثاني. لكن قيمة احتياطي الذهب انخفضت إلى 109,18 مليارات دولار في فبراير/شباط، مقابل 116,76 مليار دولار في الشهر السابق عليه.

عاملات بمصنع الومنيوم في وسط الصين (Getty)

رؤية

عشر سنوات على الصراع الليبي

سهام معط الله

عشر سنوات مرَّت على اندلاع الثورة الليبية، وما زال هذا البلد العائم على بحار من النفط مشتعلاً بنيران الصراعات والنزاعات، وما زال الاقتصاد الليبي رهينة الانقسام السياسي العميق والصراع التنافسي على كعكة السلطة والنفط. لقد تجمَّع العشرات من الليبيين في أوائل فبراير/شباط 2021 في جنيف لتشكيل سلطة انتقالية أخرى على أمل تمهيد الطريق لانتخابات أخرى وحكومة يمكن أن تعيد البلاد إلى المسار الصحيح وتستحضر الاستقرار الذي سُلِب منها منذ سنة 2011.

وفي خضمّ الغموض الذي يُخيِّم على مصير الأزمة الليبية، تنقسم احتمالات نجاح وفشل الحكومة الانتقالية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء المنتخب عبد الحميد الدبيبة إلى 50/50 في أحسن الأحوال.

لقد تأزَّمت الأوضاع الاقتصادية في ليبيا بشكل ملحوظ، كما تعرَّض إنتاج النفط إلى تعطيلات متكرِّرة كإغلاق حقول النفط، بالإضافة إلى افتقار تلك الحقول إلى الصيانة، التي تُكلِّف مليارات الدولارات، لا سيَّما في ظل الإيرادات المفقودة، فقد تراجع إنتاج النفط الليبي من 1.2 مليون برميل يومياً في ديسمبر/كانون الأول 2019 إلى مليون برميل يومياً في إبريل/نيسان 2020 وفقاً لتقرير البنك الدولي «ليبيا: الآفاق الاقتصادية - أكتوبر 2020».

لم يجد الاقتصاد الليبي أي مؤسسات ليستند إليها، ولم يتمكَّن من التقاط أنفاسه في بلد مجزأ، فيه الكثير من الأسلحة القادمة من الجهات الخارجية سواءً الطامعة في الثروات الليبية، أو المستفيدة من استمرار الوضع المأساوي على ما هو عليه. لقد ضاعت بوصلة الاقتصاد الليبي بسبب الفراغ السحيق في السلطة، وسارع العديد من اللاعبين إلى ترسيخ مواقعهم وبسط يدهم على موارد البلاد، كما تأجَّج الخلاف بين الليبيين بمختلف انتماءاتهم السياسية وتياراتهم حول حصتهم من تلك الموارد، وفي ظل غياب المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لإدارة الخلافات وتفكيك طلاسم الأزمة وتغوُّل المليشيات والمرتزقة والعصابات الإجرامية والجماعات المتطرِّفة، ازدادت ليبيا غرقاً في مستنقع الصراع.

أما بالنسبة للمجتمع الدولي فقد وقف متفرِّجاً على الأزمة في ليبيا وساعد، بشكل أو بآخر، على الغزو بدلاً من المشاركة في حلّ تلك الأزمة، وفقاً للمثل الشعبي القائل «إذا وقعت البقرة كثرت سكاكينها» طمعاً في حليبها الأسود الذي لم ينضب، حتى مؤتمر برلين الذي انعقد في 19 يناير/كانون الثاني 2020، بهدف تسوية النزاع الليبي، لم يعدُ كونه مجرّد خطوتين إلى الوراء مقابل كل خطوة إلى الأمام، وكان من الطبيعي أن يفشل هذا المؤتمر في حلّ تلك الأزمة المتجذِّرة في بلد تنتشر فيه القواعد العسكرية الأجنبية ويعجّ بالمقاتلين القادمين والمدعومين من الخارج، خاصة أنّ الهدف المبطن كان غير الهدف المعلن. في الحقيقة، لم يكن ذلك المؤتمر يسعى إلى التوفيق بين الليبيين بقدر ما كان يسعى إلى تحقيق التوافق بين الغربيين.

بعد مرور عشر سنوات على الحرب في ليبيا، يمكن اختزال المسار الذي مرَّ به الاقتصاد الليبي بمرحلة انتقالية من اقتصاد القذافي إلى دوامة الإفلاس المالي، وساعد على ذلك افتقار ليبيا للأرضية المؤسساتية الملائمة، البنية التحتية الداعمة، الظلة التشريعية المؤهلة والرؤية الاستراتيجية الواضحة، وهكذا صارت الثروات الليبية مستباحة يتكالب عليها الطامعون من كل حدب وصوب، ويبقى الليبيون وحدهم يدفعون ثمن ضياع وطنهم وثرواتهم، فهم يواجهون صعوبات معيشية فعلية، تفاقمت مضاعفاً مع ارتفاع معدل التضخم الذي قدَّره صندوق النقد الدولي بـ 22,25 في المائة في سنة 2020 مقارنة بـ 4,56 في المائة في سنة 2019. لقد أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا» في تقرير لها تحت عنوان «الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا»، أصدرته في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، إلى أنّ الخسارة التي ألحقها الصراع في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا قُدرت بـ 292,2 مليار دينار ليبي خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2015، أي ما يعادل 65,62 مليار دولار وفقاً لسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي الذي يعادل 4,45 دنانير للدولار الواحد، كما أشار التقرير إلى أنّ كلفة الحرب في ليبيا بين العامين 2016 و2020 يمكن أن تصل إلى 491,2 مليار دينار أي ما يعادل 110,32 مليارات دولار وفقاً لسعر الصرف الرسمي للدينار، هذا وقد قدَّرت «إسكوا» في تقريرها التكلفة الإجمالية للصراع الليبي منذ اندلاعه سنة 2011 بـ 783,4 مليار دينار أي ما يعادل 175,95 مليار دولار.

وجاء تقرير «إسكوا» بتقديرات تعكس نظرة تشاؤمية متزايدة لليبيا إذا استمرّ الصراع فيها والذي ستصل تكلفته خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2025 إلى 628,2 مليار دينار أي ما يعادل 141,09 مليار دولار، لتصل بذلك التكلفة الإجمالية للصراع الليبي بين عامي 2011 و2025 إلى تريليون و411,6 مليار دينار أي ما يعادل 317,04 مليار دولار.

تُقدِّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR» عدد اللاجئين وطالبي اللجوء من ليبيا بـ 50605 لليبيين، وتفيد إحصائياتها بأنّ 268629 ليبيا قد نزحوا داخلياً. وأنّ هناك ما يقارب 1,3 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، ولم يكتفِ الصراع في ليبيا بتنغيص حياة الليبيين بل ألقى بظلاله أيضاً على الدول المجاورة كالجزائر، تونس، مصر والسودان التي كان مواطنوها يجدون في ليبيا متنفساً اقتصادياً لا سيَّما من ناحية التجارة والاستثمار والعمالة.

خلاصة القول، إنّ الدعم الدولي مطلوب جداً لإسناد الحكومة الجديدة التي تضمّ شخصيات تكنوقراطية ذات خلفيات غير مدنَّسة بالحرب قبل أن تنزلق البلاد مجدَّداً إلى جولة أخرى من الصراعات والنزاعات أعقد وأشدّ من ذي قبل. وفي حال فَرَض التأييد الدولي نفسه وتمكّن من حلحلة المشهد الليبي المعقد ينبغي أن يتم التركيز بشكل أساسي على إعادة التأهيل والإعمار في القطاعات المتضرِّرة من الصراع بغية وضعها على الطريق الصحيح للتعافي السريع، بالإضافة إلى تشجيع كبار المستثمرين الأجانب على العودة إلى ليبيا بهدف إعطاء الضوء الأخضر لجاهزية البلاد لاحتضان المشاريع الاستثمارية في شتى المجالات.